يجب ان نجهز قوة العمل بالادوات الكافية وان ندفع الى الامام بمكننة العمل ، خصوصا في العمل الثقيل .

يجب ان نعمل لان على كل انسان العمل ، وان يحب مهنته وان يعارض الكسل والاتكالية ، يجب ان نزرع بين الشعب العامل اسلوب الصناعة الكبيرة في العمل : ان نعمل بنظام وتنظيم وحماس وعطاء . يجب ان نفتح العديد من المدارس المهنية ومراكز التدريب المهني في المصانع لتدريب العمال والكوادر التقنية ، ولرفع المهارة المهنية لاغلبية العمال . يجب ان نتوصل الى سياسات مناسبة لتشجيع العمال لكي يحبوا مهنهم وينموها بحماس . يجب ان يكون تدريب العمال التقني مواكبا لتدريب المهندسين والتقنيين حسب مواصفات الانتاج والعملية التقنية لكل مهنة . يجب ان نزود وعلى الفور الشباب في مدارس التعليم العام بانواع المعرفة عن العمل واسلوب العمل الجديد حتى ندرب جيلا جديدا من الشعب العامل .

يجب ان نطبق نظاما للاجور يقوم على مبدأ « لكل حسب عمله » جنبا الى جنب مع التوسع في تسهيلات الخدمات العامة . يجب ان تضمن الاجور اعادة انتاج قوة العمل وحياة الشعب العامل وعائلاتهم . يجب ان ترتبط الاجور بشكل وثيق بانتاجية العمل ، وان يكون لها تأثيرا منشطا للانتاج والتقدم التقني في اتساق مع سمات كل فرع وكل مهنة. يجب ان تبنى علاقة معقولة بين الاجور والخدمات العامة والتراكم من اجل اعادة انتاج اكبر . وفي الوقت الحاضر يجب ان نكافح لتحسين نظام الاجور حتى يعبر اكثر عن مبدأ « لكل

حسب عمله » ، مثلا مزيد من العمل ، مزيد من الاجر ، عمل اقل اجر اقل ، ولا اجر لاولئك الذين لا يعملون وهم قادرون . كما انه يجب تقييم الوظائف التي تحتاج الى مهارة تقنية عالية ، او الثقيلة او الموجودة في اقليم ذات ظروف اقتصادية صعبة ، تقييمها بشكل مجزي وجنبا الى جنب مع تحسين نظام الاجور وزيادتها فان من الواجب ان يكون من الدولة خطط رفع انتاج السلع الاستهلاكية مع التخفيض المستمر لتكاليف انتاجها حتى نضمن الزيادة التدريجية للاجور الفعلية .

٨ ـ تحسين حياة الشعب :

ان تحسين حياة الشعب المادية والمعنوية هي المهمة المقدسة لحزبنا ودولتنا وهي الهدف الاعلى لبرامج التطوير الاقتصادي . ونحن ندرك جيداونحن سادة انفسنا انه باقتصاد يسوده الانتاج الصغير بالاضافة الى انه قد خرج لتوه من حرب مدمرة بان المصاعب والمشاق في حياتنا لا يمكن بسهولة التخلص منها بين ليلة وضحاها ، يجب ان نرفع عاليا روح التضحية وبذل الجهود ولا نخاف من الصعاب والمشاق ، وان ننفذ سياسةاستهلاك معقولة وان نخصص جزءا من قوتنا البشرية ومن ثروتنا المادية لتحقيق التراكم من اجل بناء القاعدة المادية

ـ التقنية للاشتراكية . وفي نفس الوقت وعلى اساس من الامكانيات الموجودة، يجب ان نعتني الى الحد الاقصى بحياة الشعب مستهدفين بكل الوسائل الحل التدريجي لمصاعب الحياة ، وبالذات للشعب العامل في المناطق المدينية كما في المناطق الريفية وفي المناطق التي دمرتها الحرب وفي مناطق الاقليات العرضية وفي الاقاليم الاقتصادية الجديدة .

فمن جانب يجب ان نكافح من اجل تطوير الانتاج وتأمين كل السلع الرئيسية للمجتمع . ومن جانب اخر يجب ان نولي الانتباه لتنظيم الحياة تنظيما جيدا ، من الحياة الجماعية الى حياة كل اسرة ، من امداد وتوزيع البضائع الى الراحة والترفيه والسياحة ، من مسائل الطعام والملبس والمسكن ووسائل الراحة العامة الى التعليم والعناية الطبية والثقافية والرياضة . ان كل هذه المجالات تتطلب من الحزب ومن اجهزة الادارة على كل المستويات ومن الخدمات التجارية ومن المؤسسات الاقتصادية والثقافية والتنظيمات الجماهيرية تتطلب فهما عميقا لحق الشعب في السيادة الجماعية واحساسا عاليا بالمسؤولية وقدرة تنظيمية كفوءة .

وفي الخمس سنوات القادمة يجب ان نسعى لان يحصل كل انسان على القدر الكافي من الغذاء ، والخضروات والحبوب والصلصات ـ والسمك وجانبا من اللحوم الضرورية بالاضافة الى السكر والبيض والفاكهة ... يجب ان نكافح من اجل تأمين ملابس دافئة ومرتبة للشعب وان ننظم جيدا وسائط النقل وان تزود كل العائلات بالقدر الملائم من البضائع العامة كأوعية الطبخ والاطباق وأوعية الماء ، واطقم الشاي والبطاطين والناموسيات ، والخزائن ، والاسرة، والمقاعد والمناضد وادوات التعليم ولعب الاطفال الخ .. كما يجب ان نلبي خطوة خطوة احتياجات الشعب في المراوح الكهربائية والساعات وساعات اليد وأجهزة الراديو واجهزة التلفزيون وماكينات الخياطة ، ويجب ان نهتم الى اقصى حد بزيادة خدمات المؤسسات العامة .

ان الاسكان هو المشكلة الاكبر في حياة العمال وسكان المدن والمناطق التي دمرتها الحرب . يجب ان تتبنى الدولة خططا من اجل الاستثمار المناسب للعمل والمواد ، وان تتخذ اجراءات نشطة للاسراع بانتاج مواد البناء ولكي تطور قوى التشييد بسرعة من اجل مشاريع الاسكان . يجب تعبئة قدرات الكادر والعمال والشعب بأشكال مختلفة ، من اجل تشييد المنازل . وفي الريف يجب ان نعمم نماذج للمناطق السكانية وللبيوت وان نكافح من اجل ان نزود الفلاحين جزئيا بمواد البناء .

تتابع مجلتنا في العددالقادم نشر التقرير السياسي الذي قدمه الرفيق لي دوان الامين الاول للجنة المركزية للحزب .. فننشر في العدد القادم بقية القسم الثالث من التقرير التي تتضمن :

أ ـ من اجل تطوير العلم والتكنولوجيا .

ب ـ من اجل تحويل علاقات الانتاج القديمة وتقوية وتصحيح علاقات الانتاج الاشتراكية.

كما سننشر القسم الرابع من التقرير ، والذي عنوانه :

« من اجل ترقية الثورة الثقافية والايديولوجية وبناء وتطوير ثقافة جديدة » .

"يتبع"

لقاء بين الامين العام للجبهة الشعبية ووفد الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية

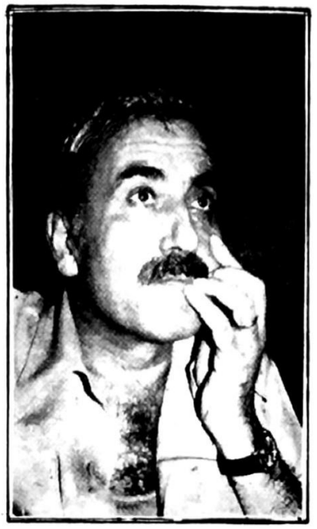

خلال الجولة التي قام بها وفد الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية الى الدول العربية التقدمية وحركات التحرر العربي لشرح ما دار من احداث في اليمن مؤخرا ، التقى الوفد بالامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الرفيق جورج حبش ، وحضر اللقاء الرفيق نبيل عن الدائرة العربية والرفيق سلطان العمر السكرتير الاول للحزب الديمقراطي الثوري اليمني .

وقد تحدث الرفيق سلطان عن الاوضاع في شمال اليمن واحتمالات قيام القوى المعادية باعتداء على اليمن الديمقراطي . وقال ان الجيش في الشمال البالغ تعداده ٣٨ الفا لن يصمد في معركة اذا ما خاضها بالشكل الحالي لانه سوف يتعرض للتفكك السريع ، وبالتالي فان الخطر على اليمن الجنوبي سينشأ اذا ما قامت كافة القوى الرجعية بحشد قواتها لتنفيذ هذا الاعتداء .

ثم تطرق المجتمعون الى العلاقات بين الطرفين ووسائل تطويرها بعد ان شرح الرفيق سلطان التطورات الاخيرة في اليمن .

لقاء جبهة الرفض ووفد الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية

في ١٧ / تموز / ١٩٧٨ جرى لقاء في مقر امانة سر جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية مع وفد يمني شمالي يمثل الجبهة الوطنية الديمقراطية اليمنية . وقد حضر اللقاء من الجانب الفلسطيني كل من الرفاق احمد اليماني امين سر جبهة الرفض ، وعلي اسحق وخالد عبد المجيد وعمر قطيش ، وابو العبد كعوش وعمر شبلي اعضاء امانة السر وعن الجانب اليمني كل من الرفاق سلطان احمد العمر السكرتير الاول للحزب الديمقراطي الثوري ويحي الشامي الامين العام لحزب الطليعة الشعبية الاشتراكية ، والرائد عبدالله عبد العالم . وقد تبادل الطرفان وجهات النظر حول القضايا التي تهم نضالات الشعب العربي وتوقف الطرفان امام المؤامرة الجاري تنفيذها ضد جمهورية اليمن الديمقراطية ، والاحداث التي مرت باليمن سواء اليمن الشمالي او الجنوبي

واكدا على المساندة المطلقة لحكومة اليمن الديمقراطية وللتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية ضد المؤامرة الامبريالية التي تنفذها الرجعية السعودية والرجعية اليمنية .

كما اكد الجانب الفلسطيني وقوفه مع نضالات الشعب اليمني وقواه الديمقراطية والوطنية ضد الرجعية اليمنية المرتبطة بالامبريالية وبالعربية السعودية .

ومن جهته اكد الجانب اليمني على وقوفه مع نضالات الشعبين الفلسطيني واللبناني ممثلين بحركة المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية ، كما واكد على ضرورة الحوار الديمقراطي في حل كافة الخلافات في الساحة الفلسطينية واعلن ادانته لكل الاعمال التي لا تساعد على وحدة الثورة وحذر الجميع من مغبة الوقوع في محظور الصراعات التي لا يستفيد منها سوى العدو .

اطلاق سراح ٢٨٣٥ سجيناً في العراق

جاء في نبأ لوكالة الانباء العراقية انه قد تم في السابع عشر من هذا الشهر اطلاق سراح ٢٨٣٥ سجينا تنفيذا لقرار اصدره مجلس قيادة الثورة في وقت سابق . كما ذكرت الوكالة انه سيتم اطلاق سراح اربعة الاف سجين اخر خلال الايام القليله المقبلة بعد استكمال الاجراءات القانونية .

وصرح السيد محيي عبد الحسين عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي امين السر العام لمجلس قيادة الثورة ، ان قيادة الحزب والثوره قررت اعاده جميع السجناء الذين اطلق سراحهم الى اعمالهم وماعين من لم يعين منهم سابقا في دوائر وموسسات الدوله .

كما تم تشكيل لجنه برئاسة السيد بكر محمود رسول وزير العمل والشؤون الاجتماعيه للنظر في طلبات العمل التي سيتقدمها هؤلاء المواطنين بعد ثلاثة ايام من اطلاق سراحهم.

ووصف السيد عبد الحسين هذا القرار بانه يعبر عن المبادىء الانسانية للثورة ونظرتها للانسان كغاية وان الحزب ينطلق من فهمه للسجن بانه مدرسة تربويه ووسيلة اصلاح وتاهيل فكري وعملي يسهم السجين من خلاله في النشاط الاجتماعيعلى طريق البناء والتقدم والقضاء على كل مظاهر التخلف ليس على مستوى العراق فحسب وانما على مستوى الوطن العربي كله .

هذا وكان السجناء الذين تقرر اطلاق سراحهم في الذكرى العاشرة لثورة السابع عشر من تموز قد نقلوا الى قاعه الخلد وسط العاصمة بغداد في سيارات مكشوفة وهم يهتفون معبرين عن فرحتهم الكبرى وتقديرهم العالي للقرار الانساني مؤكدين عهدهم على الوفاء للثورة ولقيادتها المناضلة .